



## ورقة موقف

13 آب/أغسطس 2020

نداء عمل لمواجهة "الظروف المميتة"  
لللاجئين الفلسطينيين في لبنان

للجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

تتصاعد عوامل المعاناة التي تواجهها جموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل التدهور الهائل في وضع البلد المضيف وتفاقم أزماته، واستمرار تراجع أداء وخدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" المنظمة الدولية المعنية بمتابعة شؤون هؤلاء اللاجئين، الخدمية والصحية، وسط تواطؤ محلي و دولي اتجاههم.

وإذ تقع قضية اللاجئين الفلسطينيين، في صلب ما تستهدفه الخطة الأمريكية للتسوية التي اصطلح على تسميتها "صفقة القرن"، بغية شطب حقوق هؤلاء اللاجئين التي نصت عليها القرارات والقوانين الدولية وفي مقدمتها القرار الدولي ١٩٤، فإن مجمل الأداء السياسي والمؤسسي من الجهات المنوط بها حماية حقوقهم، يشير الى أشكال متعددة من التواطؤ والتقصير، على نحو ينذر بتصاعد مستمر في مأساتهم ومعاناتهم، و بتهديد

مباشر لوجود مجتمعاتهم وبقائها المادي والمعنوي، و يجسد ذلك أحد أشكال الصمت والتماهي الدولي مع سياسات الترحيل القسري التي تطالهم.

فخلال أقل من عام مر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بمجموعة من الأحداث الجسيمة التي تعرض لها لبنان كبلد أو تلك التي استهدفتهم بشكل مباشر، نتج عنها تعميق التردّي الكبير في أحوالهم الاقتصادية والمعيشية، و مساس أكبر بجوهر حقوقهم الجماعية والفردية كلاجئين و بالعنوان السياسي لوجودهم فقد شكلت تداعيات جائحة "كوفيد ١٩" ولا زالت مصدراً للتهديد على أرواح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل تردّي وضع القطاع الصحي في مخيمات اللاجئين، وضعف الخدمات المقدمة في الأحوال الاعتيادية من قبل المؤسسات الطبية لهم، وكذلك

تواضع الاستجابة للتحديات الخاصة بتهديد "كوفيد ١٩"، سواء من المؤسسات الصحية أو "أنروا" أو المؤسسات الدولية والمحلية المعنية، وهو ما يعني تحويل المخيمات لبيئة تهديد لحياة سكانها ناهيك عن التأثيرات الاقتصادية السلبية الإضافية لهذا الوضع.

بينما بدأت التأثيرات المدمرة لإنفجار مرفأ بيروت، على الوضع اللبناني العام، وعلى إمدادات السلع الأساسية في عموم لبنان، كما التفاعلات الداخلية اللبنانية والاحتجاجات وحالة التجاذب السياسي، تعيد تقديم صورة أكثر خطورة عن [الأزمة اللبنانية](#)، وتأثيراتها المؤكدة على مختلف جوانب الحياة في عموم لبنان بما مخيمات اللاجئين، خصوصا في ضوء ميل جزء من الفرقاء اللبنانيين لإدخال اللاجئين وملفهم في علاقاتهم و مساوماتهم الداخلية والخارجية.

أيضاً، الأزمة الاقتصادية اللبنانية التي أحدثت أضراراً هائلة في الواقع المعيشي اللبناني، خصوصاً في ضوء تزامنها مع التأثيرات المتزايدة لـ "قانون قيصر" وتداعياته على الوضع اللبناني، قد انعكست على الظروف الحياتية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، من خلال تأثرهم بتدني سعر العملة المحلية، و شح وغلاء المواد والسلع في الأسواق، أو الانهيار الكبير لسوق العمل الذي لا يحوز فيه اللاجئ الفلسطيني إلا حصة متدنية بالأساس.

يأتي كل هذا متزامناً مع قرارات الإدارة الأمريكية وقف تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" منذ نهاية آب / أغسطس ٢٠١٨، في إطار رؤيتها الهادفة لتصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك عوامل بقاء مجتمعاتهم ومخيماتهم والمؤسسات الداعمة لهم و لحقوقهم.

ولا شك أن هذا القرار قاد لأزمة مالية خانقة عانت منها "أونروا"، ولا زالت تعجز عن تعويضها، أثرت على موازنتها ومعظم مشاريعها وخططها،

كما ألفت بتهديدات على فرص بقائها، وتركت آثاراً عميقة على واقع اللاجئين الفلسطينيين عموماً، ومن ضمنهم اللاجئين الفلسطينيون في لبنان، وتضافرت مع هذا الأزمة المالية مساع من الإدارة الأمريكية لتقليص عدد اللاجئين المعترف بهم والمسجلين لدى الوكالة وهجمة شنتها الإدارة الأمريكية تنكرت لحقوق اللاجئين وحقائق وجودهم ومعاناتهم التاريخية.

فيما شكل قرار وزارة العمل اللبنانية في شهر تموز/ يوليو من العام ٢٠١٩ استهدافاً مضاعفاً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لا سيما حقهم في العمل، اذ اعتبر العمال من اللاجئين الفلسطينيين كأجانب لا حق لهم بالعمل دون تصريح، في تجاوز للآليات السابقة المتبعة التي تعطي استثناء

جزئياً محدوداً للعمال الفلسطينيين، وهو ما قاد لموجة احتجاجية ضخمة من اللاجئين الفلسطينيين، ورغم إعلان جهات فلسطينية عن تحصيلها وعوداً من السلطات اللبنانية بوقف العمل بالإجراء الجديد، إلا أن حوادث ومواقف متكررة في أوقات لاحقة أثبتت استمرارية التضييق على عمل اللاجئين الفلسطينيين على نحو دؤوب.

إزاء كل هذا تستمر السياسات التقليدية والنمطية فلسطينياً في التعامل مع هذه التطورات المركبة وتأثيراتها في حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وما تحمله من تقصير وتخلف عن مواكبة التحديات والتعاطي معها، الأمر الذي جعل هذه الظروف أرضية لجملة من الاستهدافات الرامية لإنهاء الوجود المادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتصفية حقوقهم، والتي يمكن تلمس أبرز مساراتها في المحاور التالية:

● استثمار وقائع الأزمات المعيشية وأشكال المعاناة المتفاقمة في تحويل

المخيمات لبيئة غير صالحة للحياة وطاردة للاجئين ودافعة للتهجير،

والعمل على تحفيز الدعوات للتهجير من خلال بعض المجموعات

والشخصيات التي عملت على تنظيم فعاليات تطالب بالتهجير،

بالتعاون مع جهات تستهدف اللاجئين ووجودهم، ذلك على غرار

السفارة الأمريكية التي استقبلت ممثلي فعاليات طالبت بتوفير مسار

للهجرة للاجئين الفلسطينيين، في مسار يتناقض مع التمسك

الواضح من غالبية اللاجئين بحق العودة لأراضيهم داخل فلسطين

المحتلة.

● مسارات التهريب النشطة التي سعت لتهجير الفلسطينيين نحو أوروبا

والأمريكتين، مقابل تقاضي مبالغ مالية من هؤلاء اللاجئين، وفي

أطر غير قانونية، وغير آمنة، غالبا ما شكلت خطراً على حياة



اللاجئين المهجرين، كما عرضتهم لأعمال نصب واحتيال واستغلال مادي، وساهمت في إفراغ المخيمات من أبنائها والإلقاء بهم للمجهول، وإذا كان سعي الفرد اللاجئ للحفاظ على حياته وحياة أسرته من خلال الهجرة مفهوماً ومُبرراً، فإن تشغيل شبكات منظمة بهذا الغرض دون رادع أو محاسبة من الدولة اللبنانية، أو المؤسسات الدولية المعنية، أو الجهات الفلسطينية الرسمية والشعبية، هو مثار استغراب، إذ بدلاً من العمل على تأمين الحياة الكريمة لهؤلاء اللاجئين أو دعم نضالهم لأجل حقهم في العودة يحضر التهجير كبرنامج منظم.

- الاضرار بأمن المخيمات من خلال الحوادث الأمنية المتكررة، وتسيير أنماط مختلفة من الاشتباكات وأشكال الصراع، بما يضر بحياة سكان المخيمات، ويؤدي لسقوط ضحايا من بينهم في العديد من

الحالات، ويصنع عوامل التوتر مع الدولة اللبنانية، خصوصاً أن جزءاً

من هذه الحالات الأمنية سعت لزعج المخيمات واللاجئين

الفلسطينيين كأداة في صراعات الفرقاء اللبنانيين.

جاءت إجراءات الاستهداف للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسط بيئة

تعاني اصلاً من ظروف قاسية وتآكل في مقومات بقائها، واستفادت من

تقاعس المؤسسات الدولية ذات المسؤولية المباشرة، والمؤسسات الرسمية

الفلسطينية واللبنانية، عن القيام بمسؤولياتها، على نحو قاد لمضاعفة أشكال

هذه المعاناة، والدفع بالظروف المعيشية لحدود مميتة، أثرت على اللاجئين

الفلسطينيين في لبنان وفرص بقائهم، وألقت بهم فريسةً لمشاريع التهجير

ووضعهم تحت وطأة الاعتداء المستمر على حياتهم وأمنهم وظروف ومناطق

عيشهم.

إن هذا التدهور وفي ضوء الظرف الداخلي اللبناني، يعني استمراراً في انهيار وضع اللاجئين الفلسطينيين، وإن مواصلة التقاعس عن مواجهته من قبل الجهات ذات المسؤولية، يعني تعزيز الظروف الطارئة وعمليات الاستغلال ضمن مسارات التهجير، ومساحات تزدهر فيها عمليات التشغيل والاستخدام والقتل، في ظل ظروف مشابهة لتلك التي سادت خلال الصراع السوري والتي أفضت لإفراغ معظم مخيمات اللاجئين في سوريا من سكانها.

في ظل تكرار إعلام الجهات المسؤولة فلسطينياً ودولياً ولبنانياً، بحقيقة ما يجري وتداعياته المحتملة وتلك المؤكدة، يعيد "بوابة اللاجئين الفلسطينيين"، التذكير بوجوب التحرك الطارئ، لحماية هؤلاء اللاجئين مما يتعرضون له، وقيام الجهات المذكورة بواجباتها القانونية في حفظ الوجود المادي والمعنوي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والشروع في جهود إنقاذية طارئة

وذات أولوية لظروف الحياة في هذه المخيمات، بما يسمح بالحفاظ على وجودها وبقاء سكانها، ويسهم في تعزيز عملهم لأجل حقوقهم وفي مقدمتها حق العودة لأراضيهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨م، إبان النكبة.

### مسارات العمل لأجل الانقاذ:

**أولاً:** تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أساسية عن مأساة اللجوء الفلسطيني - بحكم كونها الإطار المرجعي المسؤول عن قرار التقسيم ١٨١، الذي أسس لقيام الكيان الإسرائيلي، السبب الرئيسي في تهجير الفلسطينيين من بلادهم عام 1948- والتعاس والفشل في إنفاذ قراراتها الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ولاحقاً بصفتها الجهة المسؤولة عن وضع اللاجئين عموماً، بجانب مسؤولياتها العامة تجاه المدنيين في أوقات الأزمات.

وهو ما يستوجب تحقيق التزام من الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة حول مجموعة من المهمات والواجبات الأساسية التي تقع على عاتقها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في مثل هذه الحالات:

- ممارسة التزاماتها في تلبية الاحتياجات المعيشية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يشمل تطوير البنى التحتية والمرافق العامة وتلك المخصصة لتقديم الخدمات من قبل "أونروا" لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات.

- ممارسة مسؤوليتها عن منع الانتهاكات وأي من مظاهر التعسف بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يعنيه ذلك من ضرورة تكثيف حضورها الرسمي في مخيمات اللاجئين وممارسة دورها في مراقبة أي انتهاكات بحق

اللاجئين في مخيماتهم وبيئتهم الحيوية، والعمل على منع هذه الانتهاكات وإزالة أي تأثيرات تترتب عليها.

**ثانيا:** اجتماع عاجل للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من ينوب عنها مع ممثلي مختلف الأطراف الفلسطينية في لبنان دون ممارسة أي استثناء، وتشكيل هيئة فلسطينية مشتركة تقود الدفاع عن حقوق ووجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتنظم الظرف الأمني في مخيماتهم، وتشكل أداة لتمثيلهم ومتابعة قضاياهم، وفق برنامج عملي قابل للتطبيق.

**ثالثا:** تأسيس مرجعية فلسطينية توافقية من منظمة التحرير والفصائل والمؤسسات الأهلية، مهمتها التصدي الحاسم لمشاريع التهجير وشبكات الاستغلال المرتبطة بها، وتوفير الحماية للاجئين من أنشطتها اللا مشروعة، والمساعدة في إيجاد آلية ضبط وتنظيم الأنشطة و المشاريع الموجهة

للمخيمات، بما يعطي فرصة لفحص أهدافها ودرجة توافقها مع توجهات واحتياجات ومصالح مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، على أن تكون هذه المرجعية ذات طبيعة تنموية وحقوقية وتعمل وفقاً لضوابط تمنع تحولها لأداة قمعية تصادر حقوق العمل الأهلي.

**رابعاً:** هناك ضرورة خاصة للوصول لاتفاق شامل مع السلطات اللبنانية، ينظم العلاقة بين الدولة واللاجئين في المخيمات وخارجها، دون تفريط في الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، والتي ترتبط بالتزامات تعاقدية للدولة اللبنانية تنص عليها الاتفاقيات المباشرة بين الطرفين والمواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة ومن بينها الاتفاق/ القرار المؤسس لوجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وعقد تعاونها مع الدولة اللبنانية، مع ضرورة ضمان اي اتفاق مع

الدولة اللبنانية لإعادة التأكيد على حق الفلسطينيين في الفعل السياسي والنضالي الفلسطيني، والجماهيري المتفاعل مع القوى اللبنانية المؤيدة لحقوقهم دون قيود لهذا الحق.

**خامساً:** هناك ضرورة لمعالجة مجموعة من التهديدات الماثلة حالياً بصورة عاجلة والتي تعتبر بطبيعتها نقاط تفجير محتملة للوضع في المخيمات، بما يشمل معالجة إشكالية المطلوبين الفلسطينيين للسلطات اللبنانية من خلال لجنة مشتركة تشرف على تسوية أوضاعهم القانونية ووقف الملاحقة لغير المتورطين في مخالفات حقيقية ومثبتة، وكذلك من خلال فرض العفو العام، و الوصول لآلية لملاحقة أي مرجعيات أو أطراف سياسية لبنانية تتورط في تمويل أو تسليح أي مجموعات أو امتدادات داخل المخيمات غير معترف بها من المرجعيات الفلسطينية الموحدة.



**سادساً:** في مواجهة النوايا والمساعي التي تستهدف حقوق اللاجئين الفلسطينيين، يبدو تمسك اللاجئين وداعميهم بالجذر السياسي لوجودهم المرتبط بالأرض الفلسطينية التي هجروا منها، أي بحقهم في العودة لديارهم، مخرجاً من الوضع المؤقت الطويل الذي تم وضعهم فيه في ظروف غير مواتية للحياة الآدمية، ومرشحة نحو مزيد من التصاعد السلبي، والذهاب نحو تحضير لبرنامج للفعاليات الخاصة للمطالبة بإنفاذ حق العودة، يشكل أداة للتأكيد الواضح لكافة الأطراف ذات الصلة أن الاتجاه الأساسي الثابت لدى الفلسطينيين يتمركز نحو العودة لبلادهم، وأن أي ضغوط يتعرض لها مجتمع اللاجئين لن تنفجر إلا باتجاه الاحتلال.